أثر التقديم والتأخير في تكلف الأوجه النحوية في الشواهد الشعرية

أ.م مهند ناصر حسين البيرماني
وزارة التربية / مديرية تربية بابل

أ. د أمين عبيد جيجان الدليمي
كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة بابل

The cost of the grammatical aspect in the method of presentation and the delay in poetic evidence

Mohannad Naser Hussein Al-Bermani
Ministry of Education | Babylon Education Directorate
E-mail: assd63981@gmail.com

Ass.Prof.Dr. Amin Obeid Jijan Dulaimi
College of Education for Human sciences\ University of Babylon

ملخص

أسعى في هذا البحث الموسوم **بـ(أثر التقديم والتأخير في تكلف الأوجه النحوية في الشواهد الشعرية)** إلى بيان الوجوه النحوية التي أوجدتها الصناعة النحوية, وتداولها النحويون في مصنفاتهم. إذ اعتادوا على ذكربعض الوجوه النحوية التي تتطلب كدًّا ذهنياً لتفسيره؛ بسبب كثرة الحذوفات والتقديرات الناتجة عن ليّ النص النحوي لإخضاعه إلى القاعدة النحوية. فنتج عن ذلك وجهٌ نحويٌ أطلق عليه النحويون بـ(الوجه النحوي المتكلف). ويرد مصطلح التكلُّف في ميدان الدراسات النحوية, عندما ينتقد أحد النحويين وجهاً نحوياً لنحويٍ آخر يسبقه في الزمن أو يعاصره, فيجد في ذلك الوجه حذفاً لا حاجة له, أو تقديماً وتأخيراً أو تقديراً, أو بعداً في المعنى, ونحو ذلك, فيصدر عليه ذلك النحويُّ حكماً و يصفه بالتكلُّف؛ لمخالفته القاعدة. وقد وضع النحويون القاعدة النحوية والتزموا بها, والابتعاد عن مخالفتها؛ للحفاظ على اللغة, ومنع متعلمي اللغة العربية من الانحراف اللغوي, والاتساع في استعمال الاساليب والتراكيب التي تبتعد عن النظام النحوي العربي. ومن هذه الالتزامات التزامهم الترتيب, فإذا ما حدث تغيرٌ في ترتيب الألفاظ اللغوية في التركيب النحوي, فإنَّه يؤدي إلى اضطراب التركيب, مما يدفع بالنحويين إلى توجيهه بتوجيهات عديدة, وقد يوصف أحد هذه التوجيهات بالتكلُّف. ولذلك ارتأيتُ في هذا البحث أن أدرس التكلُّف النحوي في ميدان التقديم والتأخير في المواضع التي لا يجوزها أغلب النحويين. واخترت من النصوص النحوية ما يجعل النحويين أكثر مرونة في التعامل معه وهو الشاهد الشعري. ومن نتائج البحث:

١ـ من أهم دوافع التكلُّف هو التقديم والتأخير غير المحكوم بقاعدة نحوية, والتي غالباً ما يسعى النحويون إلى منعه, وما يحصل فيه تقديم, جعل النحويون له الاسباب والعلل ووجهوه ببعض الأوجه المتكلفة.

٢ـ كشف البحث عن جواز تقديم ما حقه التأخير إذا أراد المتكلم بيان فائدة معينة في ضوء ذلك التقديم, كالتخصيص, أو العناية والاهتمام , أو التشويق , أو غير ذلك.

٣ـ لقصدية المتكلم دورٌ كبيرٌ في بيان أهمية المتقدم والغرض من تقديمه. فضلا عن زيادة جمالية النص, والكشف عن أسراره البلاغية.

Summary

L seek in this research, tagged with (the cost of the grammatical aspect in the method of introduction and delay), to clarify one of the important grammatical aspects created by the grammatical maker, and most of the grammarians took its path. They are accustomed to some grammatical aspects that require mental effort to explain it; Because of the many omissions and estimates resulting from twisting the grammatical text and circumventing it to subject it to the grammatical rule. As a result, a grammatical aspect was called by the grammarians (by the grammatical aspect). The term “manifestation” appears in the field of grammatical studies, when a grammarian criticizes a grammatical aspect of another grammatical one that precedes him in time or belongs to an era that preceded his era. The grammarian is wise and describes it as costly; for violating the grammatical rule. The grammarians set the grammatical rule and committed themselves not to violate it; To control language determinants, and to preserve Arabic

language learners from linguistic deviation, The breadth is unlimited in the use of methods and structures that depart from the Arabic grammatical system. Among these obligations is their commitment to arrangement. If there is a change in the arrangement of linguistic words in the grammatical structure, it leads to disruption of the grammatical base, which leads the grammarians to direct it with many directions, and one of these directives may be described as costing. Therefore, in this research, I decided to study the grammatical cost in the field of introduction and delay in places that are not permissible for most grammarians. And I chose from the grammatical texts what makes the grammarians more flexible in dealing with it, which is the poetic witness. Among the results it sought are:

1-One of the most important motives for appropriation is the introduction and delay that is not governed by a grammatical rule, which the grammarians often seek to prevent, and what happens in it is the introduction, the grammarians make reasons and causes for it and face it with some costly aspects.

2- The research revealed the permissibility of presenting what has the right to be delayed if the speaker wants to indicate a specific benefit in the light of that presentation, such as specification, care and attention, suspense, or other things.

3-The intent of the speaker plays a major role in clarifying the importance of the applicant and the purpose of his presentation. As well as increasing the aesthetics of the text, and revealing its rhetorical secrets.

كلمات مفتاحية

التكلُّف, الوجه النحوي, قصدية المتكلم , الشواهد الشعرية, القاعدة النحوية, التقديم والتأخير .

key words

affectation , grammatical face , intentionality of the speaker , poetic evidence , grammar rule, Presentation and delay .

مقدمة

التقديم والتأخير أسلوب لغوي ارتبط بتغير موقع اللفظ وانتقاله من موضعه الأصلي، إلى موضع آخر، والتغيير الذي يصيب الجملة بسبب التقديم والتأخير يؤدي الى تغيير في دلالة المعنى ، ويجعل الكلام أكثر دقةً وتأثيراً؛ لأنَّ تغير الترتيب في تركيب الجملة ، يكسبها أبعاداً جديدة من شأنها أن تترك وقعاً في نفس المتلقي، ومن هنا ، وصف عبد القاهر الجرجاني التقديم والتأخير ، بأنه ((باب كثير الفوائد ، جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعةٍ ، ويفضي بك إلى لطيفةٍ ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أن راقك، ولطف عندك أن قُدم فيه شيء ، وحول اللفظ عن مكانٍ إلى مكانٍ)). (الجرجاني، ٤٧١ هـ) فتقديم الألفاظ بعضها على بعض له أسباب عديدة يتقضيها المقام وسياق القول، إذ يكمن وراء التغيير في ترتيب الجملة العربية، من تقديمٍ وتأخيرٍ جمالياتٌ ولطائف بلاغية قد لا نلمس أثرها ، على وفق ترتيبها النمطي المعروف. وفي ضوء ذلك أورد عدداً من المسائل النحوية التي اختلف فيها النحويون, واستدل بعضهم بشواهد شعرية, ووجهها آخرون بتوجيهات عديدة اتصف بعضها بالتكلُّف, وسأوردها في مسائل متسلسلة, وعلى النحو الآتي:

المسألة الأولى: تقديم الفاعل على فِعله أو ما في تأويله

من المسائل التي كثر الخلاف فيها بين النحويين ولا سيما البصريون والكوفيون, مسألة تقديم الفاعل على فعله أو ما في تأويلِ فِعله (وهو المُشتقُّ الذي يَطلُب فاعِلاً أو نَائِباً عن الفاعل). فذَهَبَ اكثر النحويين إلى عدم جواز هذا التقديم (سيبويه، ١٨٠ هـ), وهم لا يجيزون تقدم الفاعل على عامله لأربعة أسباب ذكرها أبو البقاء العكبري بقوله:((أحدُها: أنَّ الْفَاعِل كجزء من الْفِعْل لما نذكرهُ من بعدُ, ومحالٌ تقدُّم جُزْء الشَّيْء عَلَيْهِ. وَالثَّانِي: أنَّ كَونه فَاعِلا لَا يتصوَّر حَقِيقَة إلَاّ بعد صُدُور الْفِعْل مِنْهُ كَكَوْنِهِ كَاتبا وبانياً فَجعل فِي اللَّفْظ كَذَلِك. وَالثَّالِث: أَن الِاسْم إذا تقدَّم على الْفِعْل جَازَ أَن يسند إِلَى غَيره كَقَوْلِك زيدٌ قَامَ أَبوهُ وَلَيْسَ كَذَلِك إذا تقدَّم عَلَيْهِ. وَالرَّابِع: أنَّ الْفَاعِل لَو جَازَ أَن يتقدَّم على الْفِعْل لم يحْتَج إِلَى ضمير تَثْنِيَة وَلَا جمع والضميرُ لَازم لَهُ كَقَوْلِك الزيدان قاما والزيدون قَامُوا وَلَيْسَ كَذَلِك إذا تقدَّم)) (العكبري، ٦١٦ هـ). فلا يجوز القول على سبيل التمثيل في: قامَ زَيْدٌ, أو أ قائمٌ زَيْدٌ,

زيدٌ قامَ, أو أ زيدٌ قائمٌ, على أنْ تجعلَ (زَيْدٌ) فاعلاً , بل يجب أنْ يكون (زَيْدٌ) مبتدأ, والفعل بعده رافعاً للضمير المستتر فيه , والتقدير : زَيْدٌ قامَ هو. و يصف سيبويه هذا التقديم بالقبح, فيقول: ((ويحتمِلون قُبحَ الكلام حتَّى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقيض)) (سيبويه، ١٨٠ هـ) . وتابعه المبرّد فقال:((فإنْ قلت: عبدُ اللهِ قامَ, فعبدُ الله رفع بالابتداء و قامَ في موضع الخبر, وضميره الذي في قامَ فاعل)) (المبرد، ٢٨٥ هـ). وقال ابن السرّاج :((واعلم أنّ الفاعل لا يجوز أنْ يتقدّم على الفعل إلاّ على شرط الابتداء خاصّة)) (ابن السراج، ٣١٦ هـ). وذهبَ الكوفيّون إلى جواز تقديم الفاعل على الفعل, مع بقاء فاعليته فيجوز عندهم القول: زَيْدٌ قامَ, على أنْ يكون (زَيْدٌ) فاعلاً مقدماً على الفعل (ابن عصفور، ٤٦٩ هـ). وقد اشار الفراء إلى ذلك بقوله:((وإنما جعلت الفعل مقدما فِي النية لأن النكرات لا تسبق أفاعيلها, ألا ترى أنك تقول: ما عندي شيء، ولا تقول ما شيء عندي)) (الفراء ، ٢٠٧). وذهب أبو جعفر النحاس, و ابن مضاء القرطبي مذهب الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على عامله (النحاس، ٣٣٨ هـ). ووافق الكوفيين جملةٌ من المحدثين منهم: مهدي المخزومي, وابراهيم السامرائي, وعفيف دمشقية, وفاضل السامرائي (مهدي المخزومي). يقول الدكتور ابراهيم السامرائي:((ورأي الكوفيين في هذه المسالة مقبول ؛ وذلك لقربه من المنهج الوصفي الواقعي)) (السامرائي). واستدل الكوفيون في إثبات رأيهم على عددٍ من الشواهد الشعرية, ومنها قول الزَّباء [من الرجز]:

ما لِلْجمالِ مَشْيُها وَئيدا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حَديدا (الفراء ، ٢٠٧)

والبيت يروى بثلاثة أوجه (بالرفع والنصب والجر), والذي يهمنا رواية الرفع وهي التي تمسّك بها الكوفيون , فقالوا: إن(مشيها) فاعل مقدم, لـ (وئيداً) ولا يجوز أنْ يكون مبتدأ إذ لا خبر له, و(وئيداً) حال من الجمال منصوب (الانصاري، ٧٦١ هـ).

أمَّا البصريون فخرَّجوا رواية الرفع على أوجه عديدة: منها ما ذكره ابن السيد البطليوسي: إن (مشيها) مبتدأ و(وئيداً) حال سد مسد الخبر والتقدير: مشيها يكون وئيدًا أو يوجد وئيدًا, كقولهم: ضربي زيداً قائماً, أو على جعل(وئيداً) حالاً من المشي والخبر محذوف, والتقدير: مشيها وئيداً واقع، أو كائن (البطليوسي، ٥٢١ هـ).

وذكر ابن هشام وجوها أخرى, منها: أن يكون ((مشيها, مبتدأ, و وئيدا حال من فاعل فعل محذوف, والتقدير: مشيها يظهر وئيدا, وجملة الفعل المحذوف وفاعله, في محل رفع خبر المبتدأ)) (الانصاري، ٧٦١ هـ). أو يكون((مشيها بدل من الضمير المستكن في الجار والمجرور, الواقع خبرا, وهو (للجمال)؛ لأن متعلق هذا الجار والمجرور، كان يتحمل ضميرا مرفوعا بالفاعلية؛ ولما حذف المتعلق، انتقل الضمير إلى الجار والمجرور)) (الانصاري، ٧٦١ هـ).

ولا يمكن تخريج البيت على الضرورة لإمكانية نصب (مشيها) أو جرها, ولكن يمكن عدَّه شاذاً, لا يقاس عليه (الانصاري، ٧٦١ هـ).

إنَّ الأوجه النحوية التي ذكرها النحويون, أوجدتها الصنعة النحوية, والغرض منها إيجاد مخرج للاسم المشتق المنصوب, والاسم المرفوع قبله, فلا يمكن عد الاسم المرفوع مبتدأً, إذ لا خبر له, ولا يمكن عدَّه فاعلاً مقدماً؛ لأن ذلك يعدُّ خللاً ونقصا في القاعدة النحوية, كذلك لا يمكن جعل الاسم المنصوب خبراً, وهو منصوب من دون ناصب. لذلك اضطربت بعض توجيهاتهم واتصفت بالتكلُّف.

إذ وصف محمد بن علي الصبان التوجيه الذي أورده السيد البطليوسي بالتقدير المتكلف فقال:((والتقدير تكلف قوله: محذوف الخبر, أي وجوباً لسد الحال مسده)) (الصبَّان، ١٢٠٦ه). واختار الصبان هذا التوجيه من بين سائر الأوجه؛ لما يحمله من حذف وتقدير, ووضع الشيء في غير موضعه. إذ يستلزم أن يكون الخبر محذوفاً, والحال يسد مسده, والحال أما أن يعود على المبتدأ أو يعود على الضمير المستتر في كان المحذوفة. وهذه التقديرات لا وجود لها في الواقع, و إنَّ مسألة الحال الذي يسد مسد الخبر من المسائل المعقدة, وقد فصل القول فيها الدكتور عبد الرحمن أيّوب, وضرب مثلاً: ضربي العبدَ مسيئاً, وتوصل إلى عدم صحة هذه المسألة التي أخفق فيها النحويون القدماء أصحاب الصناعة النحوية, إذ لا يمكن جعل الحال من المبتدأ خبراً له؛ لأنه من متعلقات المبتدأ, فكيف يكون مبتدأً وخبراً في الوقت نفسه. كذلك معنى جملة: ضربي العبدَ مسيئاً, يختلف عن معنى: ضربي العبدَ حاصلٌ إذا كان مسيئاً. ثم إنَّ جعلهم كان تامة بمعنى وجد لا يستقيم مع مثال: ضربي العبدَ موجوداً؛ لأن المعنى سيكون: ضربي العبدَ حاصلٌ إذا وجِدَ موجوداً (أيوب).

وفي ضوء ما ذكرته, أوافق ما ذهب إليه محمد بن علي الصبان, في وصفه للوجه النحوي الذي أورده ابن السيد البطليوسي, بالمتكلف. وأذهب ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تقديم الفاعل على فعله. ولا سيما إذا ما أُريد به معنًى جديدٌ, فليس الأمر قائماً على الاعتباط, فإن تقديمه بلا مسوغ لا قيمة له ولا يستسيغه العربي صاحب الفصاحة والبيان, بل لا بدَّ لذلك التقديم من قصد وغرض معنوي، كإزالة الوهم من ذهن المخاطب, أو القصر والتخصيص, أو التعجيل, أو التعظيم, أو التعجب, أو غير ذلك (السامرائيّ).

فالشاعرة هنا قدمت المشي على وئيد للعناية والاهتمام؛ لأن الغرض من التقديم بيان سياق حال المشي وليس الأخبار عنه, فالشاعرة شاهدت الجِمالَ المحملة, وقد بانَ عليها نوع من أنواع المشي, الذي يفصح عن نوع الحمولة الثقيلة, ولذلك نلحظ من السياق أنَّ الزباء قربت من معرفة نوع الحمولة فقالت:

ما لِلْجمالِ مَشْيُها وَئيدا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أم حَديدا
أَمْ صَرْفاناً بارِداً شَديدا أمِ الرِّجالَ جُثَّماً قُعودا

وبالفعل كانت الجِمالُ محملةَ بالرجال المقاتلين, ومن الطبيعي أن يكون المقاتل ذا بنية جسمانية كبيرة, مقارنة بغير المقاتل, زيادة على ذلك حمله السلاح, وهذا ما شق على الجمال حملها, فتغيرت مشيتها, لذلك كان في تقديم الفاعل أثراً في بيان فائدة المتقدم وأهميته.

المسألة الثانية: عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر

الاصلُ أنَّ الفاعل يَتَقَدم على المفعول به, ولا حرجَ من تقديم المفعول به إذا عُلِم الفاعل من المفعول. وشاعَ في الكلام العربي تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود على الفاعل المتأخر مثل: ضربَ غلامَه زيدٌ, ونحو **قوله تعالى:﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾**[سورة البقرة آية ١٢٤], فالفاعل متقدم رتبةً وإنْ تأخر لفظاً. ولكن قد يتقدم الفاعل وفيه ضمير يعود على المفعول به المتأخر, نحو قول أبي الأسود الدؤلي [من الطويل]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ (الدؤلي)

والشاهد هنا اشتمال الفاعل المتقدم وهو (رَبُّهُ)على ضمير يعود إلى المفعول (عَدِيَّ)المتأخر, وقد جوَّزه كثير من النحويين (ابن جني، ٣٩٢هـ)؛ لكثرة وروده في الشعر العربي, ومسوغ جوازه ((شدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل)) (البغدادي، ١٠٩٣هـ), ولكنَّ هذا التقديم يرفضه أكثر جمهور النحويين؛ لما يلزم من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (المبرد، ٢٨٥ هـ), ولذلك أولوه بتأويلات عديدة , منها: إن الهاء ليست عائدة إلى (عديّ), وإنَّما عائدة على مذكور متقدم, يدلّ عليه ما بعده, والتقديرُ: (جزى ربُّ الجزاء) (ابن يعيش، ٦٤٣هـ). أو هو من الضرورات الشعرية, التي ترد في الشعر دون النثر, بل يصفه ابن الشجري بأنَّه من أقبح الضّرورات (ابن الشجري، ٥٤٢هـ), وعند ابن مالك من الشذوذ (ابن مالك، ٦٧٢ هـ). وذكر ابن هشام رواية يبين فيها رأي ثعلب في هذا التقديم, وأنَّ الضمير راجع إلى رجلٍ غير عدي, فقال:((وفي كتاب النوادر لابي عمر الزاهد غلام ثعلب أن ابن كيسان تسمع ثعلبا يقول: لا يتقدم المكني على الظاهر، فاعترض عليه بهذا البيت، فأجاب بأنَّهُ شاذٌ، وبأنَّه يجوز أن تكون الكناية لغير (عديّ), وكأنّه وصف رجلاً أحسنَ اليه، ثم قال: جزاه ربُّه خيرًا، وجزى عني عديّ بنَ حاتم شرًّا)) (الأنصاري، ٧٦١ هـ). ثم علق ابن هشام على هذا الرأي ووصفه بالمتكلف, فقال:((ولا خفاء بما في هذا التأويل من السقوط لكثرة تكلّفه، وادعاء حذف ما لا دليل عليه)) (الأنصاري، ٧٦١ هـ). وعلى الرغم من أنّ ابن هشام يوافق ما ذهب إليه أكثر جمهور النحويين, في عدم جواز هذا التقديم, وهو يعده ضرورة (الانصاري، ٧٦١ هـ), وعلى هذا ينبغي أن يؤيد توجيهات النحويين وتأويلاتهم, ولكن نجده يرفض هذا التأويل لكثرة الحذف والتقدير, مما لا يثبت عليه دليل, والسياق يبين أن الكلام موجه لعدي وليس لغيره.

ولذلك أوافق ابن هشام في وصف الوجه النحوي للفراء بالمتكلف, ولكن من وجهة أخرى أرجح ما ذهب إليه بعض النحويين من جواز تقديم الفاعل وفيه ضمير يعود على المفعول به المتأخر, وتقديم ما فيه ضمير يعود على متأخر لا يقتصر على هذه المسألة, بل ذكر النحويون لها ستة مواضع يسمونها مواضع التقدم الحكمي, وفائدته البيان بعد الإبهام, أو التفصيل بعد الإجمال, نحو قولنا: نِعْم رجلاً زيد, ونحو: ربّه رجلا, و قاما وقعد أخواك, و قُلْ هو زيدٌ محسنٌ, وإنْ هي إلا أمُّنا, و ضربته زيداً (الدسوقي ، ١٢٣٠), فكذلك يجوز التقديم هنا, على رغم قلته. وقد أشار الرضي الاستراباذيّ إلى ذلك, فقال:((والأولى تجويز ما ذهبا إليه، لكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا))((الاستراباذيّ، ٦٨٨هـ), وأيَّد هذا الرأي من المحدثين محمد محيي الدين عبد الحميد فقال:((وهو القولُ الخليقُ بأنْ نأخذ بهِ ونعتمد عليه ونرى أنَّ الانصافَ واتباع الدليل يُوجِبان علينا أنْ نوافق هؤلاء الائمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافهِ, لان المُتَمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافهِ مما لا يجوزُ, وأحكام العربية يُقضى فيها على وِفق ما ورد عن اهلِها)) (ابن عقيل، ٧٦٩هـ).

وأعتقد أن المسوغ من ذلك التقديم أنَّ الفاعل في كل الشواهد هو نكرة, ولو كان معرفة لما احتاج إلى ضمير, فالمعرفة أقوى وأمكن من النكرة, فلها القابلية على التقديم والتأخير, أما النكرة فتفتقر إلى ما يمكنها من التقديم على المفعول به؛ لذلك احتاجت إلى ذلك الضمير العائد على الاسم المتأخر. وكان بإمكان الشاعر أنْ يقول: جَزَى اللهُ عَني عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ, ولكنه استعمل كلمة (رب) وهي نكرة ثم أضاف إليها الضمير العائد على المعرفة؛ لإفادة التخصيص, ثم التوضيح بعد الابهام, ولا ريب أن ذلك أوقع في نفس السامع؛ لما هو مستقرٌ في الذهن, من أن إبهام الشيء يشوق إلى إيضاحه. فالشاعر يريد أن يقول: أنني دعوت ربَّ عدي الذي هو يعبده ويناجيه, بأن يجازيه بهذا الجزاء, وبالفعل جازاه , لسوء ففعله, ولحسن نيتي.

وبالنتيجة, فالتقديم أراه مقبولاً, جرى عليه الواقع اللغوي, وكثرت فيه الشواهد الشعرية, وأفاد فائدة جديدة, فلا ضرورة فيه ولا تقدير حذف.

المسألة الثالثة : تقديم النعت على المنعوت

القياس أن النعت يتلو المنعوت ؛ لأنَّ النعت تابعة للموصوف, و تتمَّة له, والتابع لا يقع قبل متبوعه, فالمتبوع أصلُ, والتابع فرع عليه, فهو أشبه بالزيادة التي يراد بها البيان. ووجه الكلام أن تبدأ بالأعرف، فإن كَفَى، وإلا أتبعتَه ما يزيده بيانًا (ابن يعيش، ٦٤٣هـ). ولا يجوز تقديم النعت على الموصوف, إلا على جهة الحال (سيبويه، ١٨٠ هـ), أو عطف البيان (الفراء ، ٢٠٧), أو البدل (المبرد، ٢٨٥ هـ), وعلل سيبويه ذلك بقوله:((لأنَّه قبيحٌ أن يُوصَف بما بعده ويُبنَى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قـائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ، لمَّا لم يجز أن توصـف الصفة بالاسم، وقبُح أن تقول: فيها قائمٌ فتضع الصفة موضع الاسـم)) (سيبويه، ١٨٠ هـ)، وتابع ابن جنِّي سيبويه, وعدَّه قبيحًا (ابن جني، ٣٩٢هـ)، وذكر ابن عصفور أنَّه قليل, وحصره على المسموع (ابن عصفور، ٤٦٩ هـ)، وأجاز ابن الأثير التقديم, إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تقدم أحد الموصوفين وتأخر الآخر, مثل: قام زيد العاقلان وعمرو (ابن الأثير، ٦٠٦ هـ)), فإن تقدمت النعت على الموصوف ــ وهذا على غير القياس ــ فقد ذكر النحويون أنَّ النعت المتقدِّم ينتقل إلى الحاليَّة. إن كان الموصوف نكرة, أو يعرب الموصوف بدلاً أو عطف بيانٍ, إن كان معرفة, وهذا الكلام يشتمل على كل ما ورد من شواهد جاء فيها النعت قبل الموصوف, ومن هذه الشواهد قول النابغة الذبياني [من البسيط]:

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ يَمْسَحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغِيلِ والسَّعَدِ (الذبياني)

والشاهد هنا إن العائذاتِ كَانَت فِي الأَصْل نعتاً للطير, فَلَمَّا تقدمت وَكَانَت صَالحة للموضع الجديد, صَارَ الموصوف بَدَلا مِنْهُ, وَالْأَصْل: وَالْمُؤمنِ الطيرَ العائذاتِ, وهي التي تلوذ بالحرم وتستجير به حتى لا تُهاج أو تصاد. فهي بالنصب على أَن الطيرَ مفعول بِهِ لِلْمُؤمنِ, والعائذات مَنْصُوبًا بالكسرة, أوبالجر, إن جعلناه مضافاً إليه بإضافة الْمُؤمن (ابن يعيش، ٦٤٣هـ).

والزَّمَخْشَرِيّ لا يرى في هذا الشاهد تقدم النعت على الموصوف, وكل ما في الامر أنَّ التركيب فِي الأَصْل: وَالْمُؤمنِ الطيرِ العائذات, فَحذف الْمَوْصُوف وأقيم النعت مقامه, فصار :وَالْمُؤمنِ العائذات فَلَمَّا جعلت (العائذات) اسْما احْتَاجَت إِلَى تَبْيِين بذكر الموصوف بعدها بإضافتها إليه كما في (سحقُ عمامةٍ), فصار: وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِذَاتِ الطَّيْرِ, وكان ذلك زيادة التوكيد, و بياناً وتلخيصاً لا تقديماً النعت على الموصوف (الزمخشري، ٥٣٨هـ).

ووصف عبد القادر البغدادي توجيه الزمخشري بالتكلُّف فقال:((وَلَا يخفى أَن هَذَا تكلّف)) (البغدادي، ١٠٩٣هـ). والظاهرُ أنَّ البغدادي حكم على توجيه الزمخشري بهذا الحكم, لما رآه مرتبطًا بالصنعة النحويَّة, من حذف وتقدير, ولا علاقة له بالمعنى, لا من قريب, ولا من بعيد.

ويبدو أنَّ الزمخشري أختار أحسن الأقبحين: قبح حذف وتقدير, وقبح تقديم النعت على الموصوف, وهذا الأخير ممتنع عنده, وليس لديه تخريج آخر, وهو لا يرتضي أن يكون(الطير) بدلاً؛ لأنه ليس المقصود بالحكم, ولا يمكن إحلاله محل المبدل منه, فالمعنى سيكون مبهماً. ولا يصلح أن يكون عطف بيان للعائذات؛ لأنه لَيْسَ اسْماً يَخْتَصُّ بِهَا. فلم يبقَ إلا حذف الْمَوْصُوف وإقامة النعت مقامه.

والذي أميل إليه هو موافقتي لرأي عبد القادر البغدادي في وصف توجيه الزمخشري بالتكلُّف, مع موافقتي للزمخشري في عدم صحة جعل (الطير) بدلاً من العائذات أو عطفَ بيان. ولا أرى حرجاً من تقديم النعت على الموصوف مع بقاء اعتباره نعتاً, بحيث يمكن أن نعرب (الْعَائِذَاتِ) نعتاً أو صفة متقدمة منصوبة, و(الطَّيْر) هو الموصوف المتأخر, ويعرب حسب موقعه, وهو هنا مفعول به لاسم الفاعل, وذلك من جهتين, إحداهما: إنَّ هذا التقديم ورد في الشعر العربي, ومن ذلك قول الشاعر [من الوافر]:

وَلَكِنِّي بُلِيْتُ بوَصْلِ قَوْمٍ لَهُمْ لَحْمٌ وَمنكَرَةٌ جُسُومُ (ابن مالك م.، ٦٧٢ هـ)

فمنكرة نعتٌ لجسوم وهو مقدمٌ عليه ولا يمكن إنكار ذلك, ومثله قول أبي النجم[من الرجز]:

وبالطَّويلِ العُمْرِ عُمْراً أَنْزَرا

كما اشترى المسْلِمُ إذْ تَنَصَّرا (النجم)

والطويل نعتٌ للعمر وقد تقدمَ عليه. الأخرى: إنَّ في تقديم النعت على المنعوت فائدة ليست في البدل ولا في الحال ولا في تأخير النعت, فهو يوصـل إلى دلالات ومعانٍ جديدة, لا يحملها التركيب الأصليّ، ولا نجده في الحـال المتقدِّم على النكرة. فعندما يتقدم النعت, يتحول من كونه عنصرا تابعا للموصوف ليصبح ركنا رئيسا في الجملة، لا يمكن الاستغناء عنه، فيصير بذلك محورَ اهتمام المتكلم.

وفي ضوء ما تقدم أرى أنَّ الشاعر قدم العائذات للعناية والاهتمام بها ولبيان أنَّها عائذات أبرز من كونها طيوراً، فجعلها محور السياق, وإنها قد بلغت الغاية في الوصف. وهذا نمط أراه بديعاً؛ لما يحدثه من جمال تعبير, ناتج عن تقديم النعت على المنعوت. **المسألة الرابعة: تقديم معمول خبر الفعل الناسخ**

من أمثلـة ما جرى فيه وصفُ وجهٍ نحويٍّ بالتكلُّف, ما جاء في قول الشاعر[من البسيط]:

بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ (الانصاري، ٧٦١ هـ)

والشاهد هنا تقديم المعمول (فؤادي) على عامله وهو (سالبة) الذي هو خبر (بات) والتقدير: باتت ذات الخالِ سالبةً فؤادي. وفي هذا الشاهد خلافٌ نحوي في جواز أو عدم جواز تقديم معمول خبر الفعل الناسخ على اسم الفعل الناسخ, إن كان غير ظرف أو جارٍ ومجرور, وهذا يشمل كل ما انتصب بالخبر من مفعول به، أو مفعول لأجله، أو حال. فبعضُ النحويين يمنعونه مطلقًا (سيبويه، ١٨٠ هـ)، وبعضهم يجيزونه مطلقًا (ابن مالك م.، ٦٧٢ هـ)، وآخرون يجيزون بعضاً ويمنعون بعضاً (ابن السراج، ٣١٦ هـ). أما إن كان معمول خبر الفعل الناسخ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فلا خلاف بين النحويين في جواز تقديمه, فيفصل الفعل الناسخ عن اسمه, نحو: كان عندك، أو في المسجد، زيدٌ معتكفا, ونحو قوله تعالى: ﴿**وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾[سورة الاخلاص آية ٤]. فلا خلاف في النص القرآني؛ لأنَّ الممنوع هو أن يلي كان معمول الخبر ثم يأتي بعده اسم كان.

ومن الذين يمنعون مطلقاً سيبويه الذي يصف هذا التقديم بالقبح في قوله:((لو قلتَ: كانتْ زيداً الحُمَّى تَأْخُذُ أو تَأخذ الحُمَّى لم يجز، وكان قبيحاً)) (سيبويه، ١٨٠ هـ), وعلة القبح أن كان وأخواتها عاملات فلا يصح أن يليها شيء يعمل فيه غيرها, ووصفه المبرِّد بالفاسد وإنه لا ينبغي الفصل بين الفعل الناسخ واسمه بأجنبي, مثلما لم يجز أن يفصل بين الفعل وفاعله الأجنبي (المبرد، ٢٨٥ هـ). وأما علة جوازهم الفصل بالظرف والجار والمجرور؛ لأن العرب اتسعت فيهما ما لم تتسع في غيرهما (الربيع، ٦٨٨هـ). وأمَّا تقديم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر مثل: كان خمراً شارباً الرجلُ, فأجازه النحويون؛ لأنَّ الخبر مع معموله كالخبر بهيئته أو كالجزء منه فكأنما أوليت الخبر وقدمته بأسره فلم يعتد بهذا الفصل. فإذا كان الخبر مع معموله كالكلمة الواحد يجوز تقديمه على اسم الفعل الناقص شأنه في ذلك شأنَ المضاف إليه, ولا يجوز فصل الخبر عن معموله بأن تقدم المعمول وتأخر العامل وإن فعلت هذا فكأنما جزَّأتَ الكلمة الواحدة (ابن السراج، ٣١٦ هـ). قال أبو القاسم الزجاجي:((واعلم أنه لا يلي كان وأخواتها ما انتصبَ بغيرها فتقول: كانَ زيدٌ آكلاً طعامَكَ وكانَ آكلاً طعامَكَ زيدٌ كل ذلك جائزٌ, ولو قلتَ: كانَ طعامَكَ زيدٌ آكلاً لم يَجُز؛ لأنك أوليتَ الطعامَ كان وليس باسم لها ولا خبر فلم يجُز لذلك)) (الزجاج، ٣١١). وكان ابن بشباذ أكثر دقة في تحديد هذه المسألة, بقوله:((كان من حق أبي القاسم أن يأتيَ بثلاث شروطٍ وهو أن يقول: لا يلي كان وأخواتها ما انتصبَ بغيرها ما دام الناصبُ مؤخراً, وما دام المنصوبُ ليس بظرفٍ وما دام الناصبُ منصوباً لا مرفوعاً))((ابن بابشاذ، ٤٦٩).

وذهب الكوفيون إلى جواز وقوع معمول خبر الفعل الناسخ وسطاً بينه وبين معموليه سواء تقدم المعمول والخبر على الاسم أو تقدم المعمول وحده. ولا فرق في ذلك بين الخبر إذا كان مفرداً كالشاهد المذكور آنفاً, أو جملة فعلية (ابن مالك م.، ٦٧٢ هـ), كقول الفرزدق[من الطويل]

قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كانَ إيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا (جرير)

فقدم الشاعر معمول خبر كان، وهو (إياهم) على اسمها، وهو (عطية) مع تأخير الخبر، وهو جملة (عوَّدَ) , والأصل بِمَا كانَ عَطِيَّةُ عَوَّدَهم, وسبب قبولهم هذا التقديم وكل ما في هذا الباب؛ أنهم يرون أنَّ معمول الخبر هو الخبر في المعنى وهو ليس أجنبياً عن العامل الأصلي أي: الفعل الناسخ (الانصاري، ٧٦١ هـ).

وقد وجه النحويون هذا البيت توجيهاتٍ عديدةً, منها: إنّ اسم كان ضمير مستتر فيها ، وهو ضمير الشأن فيكون عطية : مبتدأ ، خبره جملة عوّدا وإياهم : مفعول به لعوّدا ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، وبذلك لم يتقدم معمول الخبر على الاسم . ويجوز أن يكون اسم كان ضميرًا مستترًا يعود على (ما) الموصولة. و يجوز أن تكون (كان) زائدة لا عمل لها والجملة بعدها مبتدأ وخبر (أبو حيان الأندلسي، ٧٤٥هـ). وهذا الاعراب يتفادى الفصل بين الفعل الناسخ ومعموله؛ لأنَّ مذهبهم يرى أَنَّ الْخَبَر الْفعْلِيّ لَا يسْبق الْمُبْتَدَأ فَكَذَا معموله (أبو حيان الأندلسي، ٧٤٥هـ), غير أنَّ ابن هشام اعْترضَ عليهم بِأَن الْمَانِع من تَقْدِيم الْفِعْل خشيَة التباس الاسمية بالفعلية مَأْمُون مَعَ تقدم الْمَعْمُول (الأنصاري، ٧٦١ هـ). ولكن الحال يختلف إذا كان خبر الفعل الناسخ مفرداً منصوباً نحو البيت الشعري محل الدراسة:

بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فخبر (كان) منصوب ولا يصح أن يكون خبراً للمبتدأ, ولا يصح عندهم تقديم معمول الخبر دون الخبر, ولا يرضون الفصل بين الناسخ واسمه بأجنبي, فصار النحويون في حرج, لذلك ذهب ابْن عُصْفُور إلى نقدهم فَقَالَ:((هربوا من مَحْذُور وَهُوَ أَن يفصلوا بَين كَانَ وَاسْمهَا بمعمول خَبَرهَا فوقعوا فِي مَحْذُور آخر وَهُوَ تَقْدِيم مَعْمُول الْخَبَر حَيْثُ لَا يتَقَدَّم خبر الْمُبْتَدَأ)) (الأنصاري ا.،

٧٦١هـ), ولو أجازوا الفصل مثلما فعل الكوفيون لكان أفضل لهم. ولكنهم اختاروا تخريج البيت بما يتلاءم مع القاعدة النحويّة المسلّم بها, وهي لا تختص بكان وأخواتها بل تشمل على (ما) نحو ما غلامَه زيدٌ ضاربُ, وإنَّ نحو إنَّ غلامَه زيداً ضاربٌ وتقديم معمول الخبر الفعلي مثل زيداً محمدٌ يضربُ ونحوها (الأنصاري ا.، ٧٦١هـ). ومن توجيهاتهم أنه حمل على الضرورة (العيني، ٨٥٥ هـ). قال محمد الغزي في ألفيته:

كَقَوْلِهِ "بَاتَتْ فُؤَادِي" إِذْ ظَهَرْ نَصْبٌ بِمَا جُعِلَ فِي البَيْتِ خَبَرْ

فَـهْوَ ضَـرُورَةٌ بِغَيْرِ شَـــــكٍّ وَقِيلَ بَلْ "بَاتَتْ" بِنُونٍ مَحْكِي (الغزي، ٩٨٤ هـ))

وفيه وجه نحوي ثانٍ يجعل تكون فيه باتت من البين أي: بانت لا باتت أخت كان, وتكون سالبة حالاً وليست خبراً (ناظر الجيش، ٧٧٨ هـ)).

وهناك تخريج آخر ذكره الشيخ يوسف البقاعي ، وهو جعل (فؤادي) منادى بحرف نداء محذوف، لا مفعول لـ (سالبة)، وجعل مفعولَ الخبر سالبة محذوفا أيضا، هو (إيَّاك أو لكَ), والتقدير: بَاتَتْ يا فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً إيَّاك (الانصاري، ٧٦١ هـ). ولم يذكر الشيخ البقاعي صاحب هذا الوجه النحوي, ولكنه وصفه بالتكلُّف بقوله:((وفي هذا التخريج تكلف ظاهر، والصواب ما ذهبنا إليه في الإعراب الأول)) (الانصاري، ٧٦١ هـ), ووصفه محمد محيي الدين عبد الحميد بالتخريج العجيب (ابن عقيل، ٧٦٩هـ), و يرى محمد عيد أن توجيهات النحويين في كل ما ورد من نصوص في هذا الباب هي توجيهات متكلفة (عيد). فضلاً عن الوجه النحوي الذي ذكره الشيخ البقاعي.

وقد يكون الدافع وراءَ طرحِ هذا الوجه المتكلف هو عدم قناعة صاحبه بما ورد من توجيهات ركيكة وغير مقنعة. فوصفه بالضرورة لا يبرر الخروج عن القاعدة, وربما يعلم النحوي أنَّ مصطلح الضرورة صار يطلق على كل شاهد شعري يخرج على المنظومة النحوية وقد لا يوجد مخرج له إلا وصفه بالضرورة الشعرية.

وأما تأويل باتت على أنها بانت من البين, فلا دليل عليه, ولو كان كذلك لقال الشاعر: بان فؤادي, لأن الفؤاد مذكر. فلم يبقَ للنحوي صاحب الرأي المتكلف إلَّا أن يصطنع تخريجا ملائماً يوجه فيه البيت الشعري, فخرج بهذا التوجيه, وهو يعلم أنه متكلف ولكن لا حيلة لديه.

والذي يلوحُ لي أنَّ سبب التكلُّف هو تقديره محذوفين يكون المعنى في غنىً عنها, وإنَّ المعنى يناسب تركيب: باتت ذات الخالِ سالبةً فؤادي, ولا يناسب: بَاتَتْ يا فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً إيَّاك, فلا يوجد تقدير محذوف ولا يحتاج إلى تأويل وكلما في الأمر هو تقديم وتأخير, ولو كان المعنى يؤيّد التخريج على وجهٍ يحتاج إلى تقدير محذوفين لم يكن ذلك الوجه متكلفاً, بل ربّما يكون راجحًا أو قوياً، أما إذا كان الوجوه ليس بحاجة إلى تقدير محذوف ، فسيكون بعيداً عن التأييد.

لذلك أتفق مع الشيخ البقاعي بوصفه الوجه بالتكلُّف, وأميل إلى رأي الكوفيون في جواز تقديم معمول خبر الفعل الناسخ والتوسط بينه وبين اسمها سواء كان الخبر مفرداً أو جملة, وإن ما ورد من شواهد شعرية كثيرة صحيحة لا داعي لإجهادها ذهنيا بالتأويلات المتكلفة, وإنما هو استعمال يقبله الذوق اللغوي وخاصة في الشعر، ولا اشكال في تقديم ما كان أصله التأخير إذا اقتضى المقام, أو إذا أراد فيه المتكلم إيصال فكرة معينة للسامع كبيان أهمية المتقدم, أو للعناية به, أو لرفعة شأنه، أو حقارة منزلته, أو التشويقُ وتوجيه الذهن إلى هذا المتقدم (السامرائيّ). فالشاعر إنما قدم الفؤاد للعناية به, وإنَّه ذو أهمية بالغة يستحق اهتماما خاصاً, وإنَّ معنى البيت كله متوقف عليه, وليس على صاحبة الخال, أو على حدث السلب, وهذا يستدعي تقديم ما حقه التأخير.

المسألة الخامسة: تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر الأصلي

تدلنا مقالات النحويين في مسائل الحال, على أن الأصل أن يتأخر الحال على صاحبها, كتقديم المبتدأ على الخبر. ويجوز تقديم صاحب الحال في الحالات الاعتيادية, مثل: جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا, و راكباً جَاءَ زيدٌ, وَجَاء رَاكِبًا زيدٌ (المبرد، ٢٨٥ هـ). ولكنهم اختلفوا في بعض حالات تقديم الحال على صاحبها, ومنها تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي, مثل: مررتُ ضاحكةً بهند, ومنع كثير من النحويين تقديم الحال في المثال السابق (المبرد، ٢٨٥ هـ), فـ(ضاحكة) حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها, يقول سيبويه:((ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز)) (سيبويه، ١٨٠ هـ), وعلل ابن مالك اسباب المنع((بأن الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى اسمين وهما الحال وصاحبه, فكان التأخير عوضا عن ذلك الاشتراك, أو حملاً

على الحال المجرور بالإضافة, او حملاً على الحال المتضمن معنى الاستقرار, مثل: زيدٌ في الدار متكئا (ابن مالك م.، ٦٧٢ هـ). واجاز التقديم ابن كيسان, و ابو علي الفارسي, وابن مالك والرضي الاستراباذي و آخرون (الأندلسي، ٧٤٥ هـ). ومسوغ التقديم أنَّ المجرور بالحرف مفعول به في المعنى. فلا يمتنع تقديم حاله عليه, كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به (الانصاري، ٧٦١ هـ). واستدل المجوزون بشواهد قرآنية وشعرية, ومن ذلك **قوله تعالى:﴿ وَما أَرْسَلْناكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾**[سورة سبا آية ٢٨], وقول الشاعر [من الطويل]:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكرَاكمُ حتَّى كأنَّكُمُ عِندِي (أبو حيان الأندلسي، ٧٤٥هـ)

والشاهد مجيء الحال (طراً)، مقدمة على صاحبها الضمير في (عنكم) (الأُشْمُوني، ٩٠٠هـ)). والمانعون يوجهون الحال في الشاهد الشعري وغيره من الشواهد بتوجيهات أخرى, منها أنه محمول على الندور (العيني، ٨٥٥ هـ),أو الضرورة (الأزهري، ٩٠٥هـ), أو جعل (طرًّا) حالاً من (عنكم) محذوفة مدلولاً عليها بـ(عنكم) المذكورة، والتقدير: تَسَلَّيْتُ عنكم طُرًّا عَنْكُمُ, وعندئذٍ تكون الحال متأخرة (الأزهري، ٩٠٥هـ). ووجه النحويون الحال المتقدم في الشاهد القرآني على أنه حالٌ من الكاف (أبو إسحاق الزجاج، ٣١١هـ), أو صفة لموصوف محذوف (الزمخشري ج.، ٥٣٨هـ) وهذه التوجيهات مرفوضة و موصوفة بالتكلُّف عند من أجاز التقديم, قال ابن عقيل (ت٧٦٩ هـ) بعدما ذكر الشاهد الشعري:((وما يذكر من تأويل ما سمع من ذلك متكلف جداً)) (ابن عقيل ب.). ولما كان الدافع لهذه الوجوه النحوية هو إبعاد كل ما يخالف القاعدة النحوية, وبأية وسيلة ممكنة, اتصفت الوجوه الأخرى بالتكلف. ولذلك أرى أن الحق مع ابن عقيل في الحكم عليها بالتكلُّف. إذ لا مانع من تقدم بعض الكلام وتأخير بعضه, ولاسيما إذا كان ذلك التقديم لغرض إفادة معنى جديدٍ يريد بيانه المتكلم. وقد ذكر النحويون فوائدَ عديدة في تقديم ما حقه التأخير, ومنها: الحصر, و الاختصاص، والعناية والاهتمام, وإزالة الوهم أو الغموض. فضلاً عن فوائد أخرى: كالتعظيم، و التحقير، والتعجيل, والتفاؤل أو التشاؤم, ومنع اللبس (السامرائيّ). فالجملة العربية تتألف من اجزاء ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً, وفي ضوء هذا الارتباط تتخذ نسقاً معيناً, وبتقديم بعض أجزائها وتأخير بعضها الآخر, يتغير هذا النسق, ويعطي دلالة جديدة, فجميع الألفاظ لها نفس درجة الاعتبار, ولا يميزها عن غيرها سوى موضعها من الجملة, والحركة الاعرابية, والقرائن المرتبطة بها.

فالغرض من تقديم الحال غرض بلاغي, ولا فرق بين صاحب الحال إذا كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. وإذا تمعنا في قول الشاعر وجدناه استعمل لفظة(طراً) ومعناها الجمع من الناس, وهي تأتي تأكيدا للكلام وتقويته, فلو قلنا: جاء الناس طُرَّاً, كان اعرابها حالاً مؤكدة. فكيف بها والشاعر قدمها؟ ولا شك في أنَّه أراد بهذا التقديم بيان أهمية الحال, فالشاعر جعل معنى الجمع حالاً وليس توكيداً, ومعنى ذلك أنَّه يريد أن يبين الحالة التي كان عليها أحبته, وهم مجتمعون, ويتسامرون ويلاطف بعضهم بعضا, حتى لصق هذا الحال في ذهن الشاعر, فلم يزل يذكرهم في غيابهم ويتسلى بذكرهم وكأنهم حاضرون

المسألة السادسة: تقديم التمييز على عامله

يذهب جمهور النحويين إلى وجوب تأخير التمييز مطلقاً ولا يصح تقديمه , فلا نقول: نفساً طابَ زيدٌ, ولا عندي درهماً عشرون (سيبويه، ١٨٠ هـ). ومنع سيبويه تقديم التمييز ؛ لأن لفظه جاء على غير معناه، و أن التمييز هو فاعل في المعنى, فإذا قلت: تصببتُ عرقاً، إنما التصبب في المعنى للعرق، وإذا تقدم على عامله صار الفاعل في المعنى متقدماً على فعله, فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه (سيبويه، ١٨٠ هـ). ويمنع أبو علي الفارسي تقديم التمييز؛ لأنه مفسر, ومرتبة المفسِّر بعد المفسَّر (الفارسي، ٣٧٧هـ), وقيل: امتنع؛ لضعفه (أبو حيان الأندلسي، ٧٤٥هـ). ومذهب بعض الكوفيين وتابعهم المازني والمبرد وآخرون, جواز التقديم إذا كَانَ الْعَامِل فِيهِ فعلاً متصرفاً, مثلما جاز تقديم الحال على صاحبها, ففي مثال: تفقأت شحماً، يجوز أن تقول: شحماً تفقأت (المبرد، ٢٨٥ هـ). وقال ابن مالك:((ولا يمنع تقديم المميز على عامله ان كان فعلا متصرفا وفاقا للكسائي والمازني والمبرد)) (ابن مالك م.، ٦٧٢ هـ). واستدل اصحاب جواز التقديم بجملة من الشواهد الشعرية ومنها قول المخبل السعدي [من الطويل]:

أَتَهْجُرُ لَيْلى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ (السعدي)

والشاهد فيه تقديم التمييز (نفسا) على عامله (تطيب) (العكبري أ.، ٦١٦هـ). وهذا التقديم لا يقبل به جمهور النحويين, لذلك خرجوا ما جاء منه بعدة تخريجات, إذ حمله الزجاجي(ت ٣٣٧هـ) وأبو علي الفارسي على رواية (الفارسي ا.، ٣٧٧ هـ) أخرى هي: وما كان نفسي بالفراق تطيب, ولا شاهد فيه على هذه الرّواية. ووجهه ابن الوراق (ت ٣٨١هـ), أَن (نفساً) مَنْصُوبٌ بإضمار فعل على طَرِيق التَّبْيِين، و كَأَنَّ الشاعر قَالَ: وَمَا كَانَ تطيب بالفراق نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ (ابن الوراق، ٣٨١هـ), أو منصوب بإضمار(أعني) (ابن الوراق، ٣٨١هـ). وحمله ابن يعيش على الشذوذ (ابن يعيش، ٦٤٣هـ). وذهب بعض النحويين إلى جعل (نفساً) خبر كان من دون حذف أو بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه, والتقدير: وما كان ذا نفسٍ بالفراق تطيبُ, واسم كان ضمير يعود على المحب (أبو حيان الأندلسي، ٧٤٥هـ), أو على تقدير اسم يدل عليه ما ذكر قبله أي: وما كان الحبيبُ ذا نفسٍ تطيب بالفراق (الأنصاري ا.، حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، ٧٦١ هـ). ولم يذكر أبو حيان

ولا ابن هشام صاحب هذا الوجه, ولكنهما وصفوه بالتكلُّف, فقال ابو حيان:((وقد تكلف المتأخرون في تأويل هذا البيت على انه خبر كان على حذف مضاف أي: وما كان ذا نفس بالفراق يطيب, أو على أنه خبر كان بغير اضمار؛ لأن النفس يراد بها الانسان كما قالوا: ثلاثة أنفس)) (أبو حيان الأندلسي، ٧٤٥هـ). وقال ابن هشام:((وأوَّله بعضُهم على أن (نفسًا)خبرُ (كان)، فيكون المعنى: وما كان ذا نفسٍ، فحُذف المضاف، أي: وما كان المحبُّ أو الحبيبُ .....، وكلُّ ذلك تكلُّفٌ)) (الأنصاري ا.، حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك، ٧٦١ هـ). ويبدو أن المسوغ لهذا الوجه هو وجود كان في التركيب, ما جعل صاحبه يعرب (نفساً) خبراً, وهذا أسهل من تقدير عامل أي(تطيب نفساً) أو (أعني نفساً), وهذا صحيح, فهو أسهل الوجوه, ولكنه أبعد من حيث المعنى. إذ لا يصلح (نفساً) أن يكون خبراً في هذا الموضع, وليس الحبيب هو (نفسٌ), إلا بتأويل. ومن حيث الإضافة يختلف المعنى أيضاً, فلا يتساوى تركيب: وما كان نفساً, عن تركيب: وما كان ذا نفسٍ, زيادة على تقدير محذوف الذي أعادنا إلى نقطة البداية كما في (أعني) أو (تطيب). وأعتقد أن هذين السببين جعلا أبا حيان وابن هشام يصفان ذلك الوجه بالتكلُّف.

ولذلك أوافق ما ذهب إليه كلاهما في وصفه بالتكلُّف, فلا موجب للتأويل أو لتقدير محذوف, ولا حتى تقدير عامل, وينبغي الابتعاد عن جمود القاعدة النحوية والأخذ بنظر الاعتبار أثر السياق أو المعنى الذي يأتي به التركيب النحوي, سواء خالف القاعدة النحوية أم وافقها؛ لأن فكرة تقييد اللُّغة بقواعد محددة تؤثر سلباً في تداولها, وتقيد مستعمليها. فالمسألة واضحة ولا تحتاج إلى تكلف الالتفاف على الشاهد الشعري, وكل ما نحتاجه هو جواز تقديم التمييز على عامله إذا تطلب المعنى إلى ذلك, أو أراد المتكلم بيان أمرٍ قد يخفى على السامع إذا ما جرى التركيب على الترتيب الاعتيادي.

والذي أراه أنَّ الشاعر حشد مجموعة من الأساليب اللغوية خدمةً للنص اللغوي, ولو تأملنا الشاهد الشعري لوجدنا الشاعر استعمل أسلوب التقديم والتأخير وأعني به تقديم التمييز, وأسلوب الاستفهام, وأسلوب التعجب. أما استعماله لتقديم التمييز فليس فيه غرابة؛ لأن الغرض من التقديم هو لفت انتباه السامع وبيان أهمية المتقدم كما بينا في تقديم الحال. ولكن زاد تقديم النفس هنا فائدة أخرى وهي القصر , فالشاعر قصر النفس على ليلى, ليقول: إنَّ نفسها لا تطيق الفراق, ولو أخر التمييز لزال القصر وكان المعنى يحتمل الاثنين, فكلاهما ليس لهما طاقة الفراق. وإنما كان ذلك؛ تحريكاً لذهن المتلقي, ودفعه لطلب الاستيضاح. وأما أسلوب الاستفهام فالشاعر ربط بين الاستفهام الانكاري وتقديم لفظة (نفساً), وهذا التلازم يبين أنَّ أحدهما لا يحصل من دون الآخر, أي: أنَّ الهجران لا يمكن أنَّ يحدث ما دام نفي تطييب النفس موجوداً, وهذا مدح وثناء على الحبيب, ولو تأخر التمييز لزال التلازم وذهبت الفائدة, ومثل هذا الاسلوب قول امرئ القيس [من الطويل]:

أيَقْتُلُني والمشرِفيُّ مُضاجِعي ومَسْنونةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوال (القَيْس، ٥٤٥ م)

فالشاعر جعل الملازمة بين الاستفهام الانكاري ومضاجعة المشرفي, وفي ضوء هذا التلازم يسخر الشاعر من منافسه ويتحداه من أن يقدم على قتله. وأما اسلوب التعجب, فيتناسب معه التمييز؛ لبيان الابهام الحاصل في التعجب, فالشاعر أراد من التعجب أن يتعجب من هذا الحب الذي تبديه حبيبته بحيث لا تطيب فراقه ولا ترضى به.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث الذي تناولت فيه الوجه النحوي المتكلف في التقديم والتأخير, وخصصته في الشواهد الشعرية, توصلت إلى جملة من النتائج, علها تكون مفيدة للقارئ, ومن هذه النتائج ما يأتي:

١ـ من أهم دوافع التكلُّف هو التقديم والتأخير غير المحكوم بقاعدة نحوية, والتي غالباً ما يسعى النحويون إلى منعه, وما يحصل فيه تقديم, جعل النحويون له الاسباب والعلل ووجهوه ببعض الأوجه المتكلفة.

٢ـ كشف البحث عن جواز تقديم ما حقه التأخير إذا أراد المتكلم بيان فائدة معينه في ضوء ذلك التقديم, كالتخصيص, أو العناية والاهتمام , أو التشويقُ , أو غير ذلك.

٣ـ لقصدية المتكلم دورٌ كبيرٌ في بيان أهمية المتقدم والغرض من تقديمه. فضلاً عن زيادة جمالية النص, والكشف عن أسراره البلاغية.

٤ـ من أهم التوجيهات النحوية في مسألة التقديم والتأخير, والتي تدفع النحويين للتكلف, هو تقدير محذوف, أو تقدير عامل مضمر, أو تأويل, وذلك كله لتسويغ منع تقديم ما اتفقوا على منعه.

٥ـ للسياق اللغوي دور فاعل ومهم في توجيه الشاهد الشعري, وبيان أثر تقديم ما حقه التأخير.

٦ـ كان للنحوين المحدثين موقف واضح في رفض ما قرره القدماء من عدم جواز تقديم بعض الألفاظ على بعضها الآخر.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أبو الفتح عثمان ابن جني. (٣٩٢هـ). *الخصائص* (المجلد الرابعة). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابراهيم السامرائي. (بلا تاريخ). *الفعل زمانه وأبنيته* (الإصدار ١٩٨٣ ، المجلد الثالثة). مؤسسة الرسالة بيروت.

ابن أبي الربيع. (٦٨٨هـ). *البسيط في شرح جمل الزجاجيّ* (الإصدار ١٩٨٦، المجلد الأولى). دار الغرب الإسلامي , بيروت.

ابن السراج. (٣١٦ هـ). *الأصول في النحو* (المجلد الرابعة). بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن هشام الانصاري. (٧٦١ هـ). *أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك* (الإصدار ٢٠٠٨ ، المجلد الأولى). دار الفكر للطباعة والنشر بيروت.

ابن هشام الأنصاري. (٧٦١ هـ). *حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيَّة ابن مالك* (الإصدار ١٤٤٠ هـ، المجلد الأولى). الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة.

ابن هشام الأنصاري. (٧٦١هـ). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (الإصدار ١٩٨٥، المجلد السادسة). دار الفكر - دمشق.

ابن عصفور. (٤٦٩ هـ). *شرح جمل الزجاجي* (الإصدار ١٩٩٨، المجلد الأولى). دار الكتب العلمية بيروت.

ابن يعيش. (٦٤٣هـ). *شرح المفصل* (الإصدار ٢٠٠١، المجلد الأولى). دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو إسحاق الزجاج. (٣١١). *الجمل* (الإصدار ١٩٢٦). مطبعة جول كربونل, الجزائر.

أبو إسحاق الزجاج. (٣١١هـ). *معاني القرآن وإعرابه* (الإصدار ١٩٨٨، المجلد الأولى). عالم الكتب - بيروت.

أبو الاسود الدؤلي. (بلا تاريخ). *ديوان أبي الاسود الدؤلي* (الإصدار ١٩٩٨، المجلد الثانية). دار الهلال بيروت.

أبو البركات بدر الدين الغزي. (٩٨٤ هـ)). *البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية* (الإصدار ٢٠١٧، المجلد الأولى). دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو البقاء العكبري . (٦١٦هـ). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين* (الإصدار ١٩٨٦، المجلد الأولى). دار الغرب الإسلامي.

ابو البقاء العكبري. (٦١٦ هـ). *اللباب في علل البناء والإعراب* (الإصدار ١٩٥٥، المجلد الأولى). دمشق: البابي الحلبي.

أبو العباس المبرد. (٢٨٥ هـ). *المقتضب* (الإصدار ١٩٩٤). القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية.

أبو العرفان محمد بن علي الصبَّان. (١٢٠٦ه). *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك* (الإصدار ١٩٩٧، المجلد الأولى). دار الكتب العلمية بيروت-لبنان.

أبو القاسم الزمخشري. (٥٣٨هـ). *المفصل في صنعة الإعراب* (الإصدار ١٩٩٣، المجلد الأولى). مكتبة الهلال - بيروت.

أبو النجم. (بلا تاريخ). *ديوان أبي النجم العجليّ* (الإصدار ١٩٩٨). دار صادر , بيروت.

أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه. (١٨٠ هـ). *الكتاب* (الإصدار ١٩٨٨، المجلد الثالثة). القاهرة: الخانجي.

أبو جعفر النحاس. (٣٣٨ هـ). *التفاحة في النحو* (الإصدار ١٩٦٥). مطبعة العاني بغداد.

أبو حيان الأندلسي. (٧٤٥ هـ). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (الإصدار ١٩٩٨، المجلد الأولى). مكتبة الخانجي , القاهرة.

أبو حيان الأندلسي. (٧٤٥هـ). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (الإصدار ٢٠١٣، المجلد الأولى). دار القلم - دمشق.

أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء . (٢٠٧). *معاني القرآن* (المجلد الأولى). دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.

أبو عبد الله محمد ابن مالك. (٦٧٢ هـ). *الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك* (الإصدار ٢٠٢١، المجلد الرابعة). دار التعاون.

ابو علي الفارسي. (٣٧٧ هـ). *الإيضاح العضدي* (الإصدار ١٩٦٩، المجلد الأولى). كلية الآداب - جامعة الرياض.

أبو علي الفارسي. (٣٧٧هـ). *المسائل البصريات* (الإصدار ١٩٨٥، المجلد الأولى). مطبعة المدني.

أبو محمد البطليوسي. (٥٢١ هـ). *رسائل في اللغة* (الإصدار ٢٠٠٧، المجلد الأولى). مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.

أحمد بن عرفة الدسوقي . (١٢٣٠). *حاشية الدسوقي على مختصر السعد* (الإصدار ١٩٧١). دار الكتب العلمية, بيروت.

الرضيّ الاستراباذيّ. (٦٨٨هـ). *شرح الكافية* (الإصدار ١٩٧٨). كلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية.

المخبل السعدي. (بلا تاريخ). *ϖ ديوان المخبل السعدي* (الإصدار ٢٠٠٧، المجلد الأولى). دار صادر - بيروت.

النابغة الذبياني. (بلا تاريخ). *ديوان النابغة الذبياني* (المجلد الثانية). دار المعارف القاهرة.

امْرُؤُ القَيْس. (٥٤٥ م). *ديوان امرئ القيس* (الإصدار ٢٠٠٤، المجلد الثانية). دار المعرفة - بيروت.

بدر الدين أحمد بن موسى العيني. (٨٥٥ هـ). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية* (الإصدار ٢٠١٠، المجلد الأولى). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

بهاء الدين ابن عقيل. (بلا تاريخ). *المساعد على تسهيل الفوائد* (الإصدار ١٤٠٥ هـ، المجلد الأولى). جامعة أم القرى.

جار الله الزمخشري. (٥٣٨هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (الإصدار ١٤٠٧ هـ، المجلد الثالثة). دار الكتاب العربي - بيروت.

جرير. (بلا تاريخ). *ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب* (الإصدار ١٩٨٦، المجلد الثالثة). دار المعارف, القاهرة.

جمال الدين بن هشام الأنصاري. (٧٦١ هـ). *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد* (الإصدار ١٩٨٦، المجلد الأولى). دار الكتاب العربي.

خالد بن عبد الله الأزهري. (٩٠٥هـ). *شرح التصريح على التوضيح* (الإصدار ٢٠٠٠، المجلد الأولى). دار الكتب العلمية - بيروت.

ضياء الدين أبو السعادات ابن الشجري. (٥٤٢هـ). *أمالي ابن الشجري* (الإصدار ١٩٩١ ، المجلد الأولى). مكتبة الخانجي، القاهرة.

طاهر بن أحمد ابن بابشاذ. (٤٦٩). *شرح جمل الزجاجي* (الإصدار ١٩٦٩). كلية الآداب جامعة بغداد.

عبد الرحمن أيوب. (بلا تاريخ). *دراسات نقدية في النحو العربي* (المجلد الأولى). مسسة الصباح الكويت.

عبد القادر البغدادي. (١٠٩٣هـ). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* (الإصدار ١٩٩٧، المجلد الرابعة). مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد القاهر الجرجاني. (٤٧١هـ). *دلائل الإعجاز* (الإصدار ١٩٩٢، المجلد الثالثة). جدة: دار المدني.

عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل. (٧٦٩هـ). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (الإصدار ١٩٨٠ ، المجلد العشرون). دار التراث - القاهرة.

علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني. (٩٠٠هـ)). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (المجلد الأولى). دار الكتب العلمية بيروت.

فاضل صالح السامرائيّ . (بلا تاريخ). *معاني النحو* (الإصدار ٢٠٠٠، المجلد الأولى). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن.

مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير. (٦٠٦ هـ)). *البديع في علم العربية* (الإصدار ١٤٢٠ هـ، المجلد الأولى). جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

محمد بن عبد الله ابن الوراق. (٣٨١هـ). *علل النحو* (الإصدار ١٩٩٩، المجلد الأولى). مكتبة الرشد - الرياض.

محمد بن عبد الله ابن مالك. (٦٧٢ هـ). *شرح تسهيل الفوائد* (الإصدار ١٩٩٠). هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش. (٧٧٨ هـ)). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (الإصدار ١٤٢٨ هـ، المجلد الأولى). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

محمد عيد. (بلا تاريخ). *النحو المصفى* (الإصدار ١٩٧١). مكتبة الشباب.

مهدي المخزومي. (بلا تاريخ). *في النحو العربيّ ـ نقد وتوجيه* (الإصدار ٢٠٠٥، المجلد الثانية). دار الشؤون الثقافية بغداد.